

## دور القوى الإقليمية غير العربية

في مستقبل الأمن الإقليمي العربي

الدكتور محمد حمد القطاطشة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - قسم

العلوم السياسية - جامعة مؤتة

### مقدمة:

فرضت التغيرات المتسارعة على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الإقليمي حقائق جديدة متلاحقة أثرت على مستوى العلاقات العربية - العربية والعلاقات العربية - الجوارية (الإقليمية) وامتدت لتؤثر وبصورة مباشرة أيضاً في العلاقات العربية - الدولية. ولعل أول هذه الحقائق المستحدثة حالة التمزق العربية الواضحة والتراجع البين حتى عن الحد الأدنى من التلاقي العربي. بل وانقطع بشكل نهائي الحوار بين مراكز العمل العربي المشترك وغدت اللقاءات العربية - العربية تمثل المزيد من الإنقسام وتكريس حالة الفرقة التي واكبت دول العالم العربي منذ أن رسمت اتفاقية سايكس بيكو خريطة المنطقة بما يتلاءم ومصالح الغرب حاضرها آنذاك ومستقبلها الذي لا يزال يتفاعل. وخير دليل على ذلك مؤتمري القمة العربية الأخيرين في لبنان والقاهرة.

لقد شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين تطورات تفصيلية كان أخطرها انتهاء الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي احتلالها للعراق دون أي غطاء شرعي دولي وازدياد أدوار بعض الدول مثل الصين وألمانيا واليابان وبعض التكتلات والتجمعات الدولية وخاصة ما قام منها على أسس اقتصادية وتجارية؛ بعد أن تراجعت وبشكل واضح جميع الدوافع القومية والعرقية والأيدولوجية عن المراكز الأولى في صيانة الحدث العالمي أو توجيهه، أو في قيام تجمعات دولية تعتمد التقارب القومي والعقائدي والفكري والحضاري.

ومن المدرك أن منطقة الشرق الأوسط، التي كانت ذات هوية عربية، هي من المناطق الأكثر تأثراً بمجريات الأحداث الإقليمية والدولية، خاصة بعد أن خلق الكيان الصهيوني ونشأت القضية الفلسطينية وبدأت تُطرح على الساحة مجموعة من السيناريوهات والحوارات التي تتحدث وبكل صراحة عن إعادة تشكيل المنطقة بما يحقق الأهداف الأمريكية المتفردة بقيادة العالم ومن ذلك:-

- ١- الحفاظ على الكيان الصهيوني كدولة قوية ذات قرار نافذ.
- ٢- إسقاط الصيغة الشرق أوسطية التي قامت على أساس مركزية "العروبية" واستبدالها بصيغة أخرى تدخل فيها دول الجوار العربي بل وتصبح هذه الدول هي المحددة لنشوء نظام جديد له مواصفات تتقاطع مع واقعها وأهدافها ومصالحها، وخاصة إسرائيل وتركيا.
- ٣- المحافظة على تدفق النفط بمقاييس المصلحة الأمريكية والأوروبية، وهذا يعني أن المطلوب تحقيقه ليس وصول النفط بقدر ما أن يكون هذا النفط تحت الإرادة الغربية حتى لو كان تصديره إلى اليابان أو الصين أو أية دولة أخرى في العالم، وهذا ما حدث من احتلال مباشر لأهم دولة من الدول المصدرة للنفط - العراق - خلال شهر نيسان من عام ٢٠٠٣.
- ٤- تحطيم كل المحاولات الجادة نحو إقامة كتلت إقليمية تعادي المصلحة الأمريكية أو تخرج عن فلكها؛ أو تهدد مصالحها أو تتنازع مع الكيان الصهيوني، وهذا ما بدا واضحاً من تهديد لمحور الشر (إيران، العراق، كوريا الشمالية) \*\*.
- ٥- ربط جميع الفاعليات الاقتصادية الدولية بالاقتصاد الغربي وبالتالي التحكم به وإدارته من حيث شكله وطبيعته وكيفيته ومكوناته، ضمن ما يسمى

هذه الحقائق وغيرها جعلت دول الجوار العربي تسعى للعب دور له قدرة تستطيع من خلاله وبه أن تنضم إلى التكتل الإقليمي بل وأن تصبح فاعلة فيه. وهذه الدول هي تركيا وإيران وأثيوبيا والكيان الصهيوني. فكل واحدة منها طرحت نفسها كأحد الأوجه التي يجب التعاطي معها حين الحديث عن الشرق الأوسط الجديد. خاصة وأن معطيات النظام الدولي الجديد، والتغيرات في العلاقات الدولية والإقليمية التي صاحبت نشوءه وما خلقه العدوان الأمريكي على المنطقة العربية ابتداء من العراق ومروراً بالاستيلاء على القرار العسكري والسياسي في منطقة الخليج وانتهاء بفرض الهيمنة الصهيونية على آسيا العربية وشمال أفريقيا، وانتهاء بما يجري في أفغانستان والعراق، قد أفرزت نتائج وأوضاع جعلت إمكانية أو محاولة بناء استراتيجية عربية شاملة في مواجهة أية قوة، مستبعداً بل وغير مقبول أو مطروح، ولا يقبل حتى النقاش أو التفكير فيه. حيث خلقت هذه التغيرات ضعفاً ووهناً وتعقيدات في الوجدان العربي، المهزوز أصلاً، ففرضت مذهباً جديدة تتحدث وبكل قناعة عن البحث في مناهج تنقذ كثيراً من المفاهيم الأساسية التي مر زمن حتى أمكن الوصول إلى الحد الأدنى منها، كمفهوم الأمة والقومية والنظام الواحد والعمل المشترك ووحدة الصف ووحدة الهدف وغيرها. والأخطر من ذلك أن الدخول في عملية التسوية السياسية لازمة الشرق الأوسط والصراع العربي - الصهيوني قد خلقت عاملاً إقليمياً هاماً بدأ يؤدي وبكل وضوح إلى تغييب النظام الإقليمي العربي، حيث كانت الدول العربية تمثل كل هذا النظام، وإيراز نظام شرق أوسطي جديد تكون الدول العربية الحلقة الأضعف فيه. ولا يعني ذلك الكيان الصهيوني فقط بل أن ذلك عزز الموقف التركي أيضاً حيث وجدت نفسها عاملاً هاماً في المنطقة عوضاً عن الدور الذي كانت تلعبه ضد

الاتحاد السوفياتي السابق لصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وإيران من جهتها أخذت تعيد ترتيب إدارتها بعد الهجمة الشرسة والاحتلال الذي يتعرض لها العراق ولا يزال، وبدأت تتحدث مع دول الخليج والدول العربية من مركز القوة. وأثيوبيا أخذت تفرض سيطرتها هي الأخرى على القرار في القرن الأفريقي وذلك في توجيه سياسة عامة تلحق أذى بمصر والسودان والصومال، معتمدة على ما تتلقاه من دعم صهيوني وأمريكي.

لقد أدى استمرار هذه التطورات إلى تنامي الإيمان لدى البعض بأن المرحلة تتمثل في تأكيد سيادة اعتبارات الدولة القطرية وتقديم ذلك على اعتبارات المصلحة القومية وما تمثله من حالة جمعية للأمة. وباتت بعض الدول تعتقد بتناقض مصالحها وأوضاعها مع مصالح الأطراف العربية الأخرى وبتلاقيها مع مصالح أطراف خارجية أو أجنبية. وسقطت معظم الشعارات القومية إن لم يكن جميعها في سبيل تحقيق مصالح وأهداف هي أضيق من القطرية وأبعد ما تكون عن الحس القومي، وغرقت الأنظمة العربية في الذاتية بحثًا عن غايات اختزلت أحياناً كثيرة، في صفقة تجارية أو قرض أو معونة أنبية، حيث اشترى كثير من المواقف وتغيرت كثير من القناعات التي كان يعتقد سابقاً أنها من المحرمات التي لا يمكن المساس بها؛ وأصبح النظر إلى أي فعل عربي مشترك هو نظرة في المستقبل وبحسب في المرفوض وغير المعقول. وإلا كيف نستطيع تفسير هذا الصمت العربي المطبق عما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو ما يجري من تهديد للعراق دون مبرر، أو ما كان ينتظر الصومال وما يزال ينتظرها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكيف يمكن أن نفسر شحوب القرارات العربية سواء ما اتخذت منها على المستوى الوزاري وسواء ما اتخذت منها على مستوى القمة.

بالرغم أن هذا إحساس تشاؤمي إلا أنه واقعي ويجب الاعتراف معه بأن الأوضاع العربية تشهد حالة من التدهور وترسخ مشهد التجزئة وتزايد الانكفاء نحو الذاتية حتى على مستوى مواجهة الأخطار الخارجية؛ وإلا كيف نفسر الاصطفاف العجيب الذي شهدناه عندما اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية تقود أكثر من ثلاثين دولة إلى المنطقة تقسمها كيف تشاء وتسقط وبكل بساطة كل المثل والأعراف وأسس التضامن العربي. ثم تطلق يد الكيان الصهيوني في أرض فلسطين وتهدد الصومال والعراق ولبنان وسوريا واليمن.

ولذا فمن المستبعد جداً أن نرى أو أن ننتظر قيام نظام عربي يحقق الحد الأدنى من التوافق. ومن هنا فقد أصبح على الأمة أن تواجه نظاماً جديداً لا تكون فيه هي صاحبة القرار وأن تكون أولوياته منحصرة في تكريس انضباطية لاستحقاقات القرار الإقليمي (غير العربي) والدولي. وعليه فلا بد، والحالة على ما هي عليه، من أن نقبل بالانتماء لنظام إقليمي يختلف تماماً عن النظام الشرق الأوسطي الذي كانت الدول العربية تشكل فيه دول القلب. وأكثر من ذلك علينا الموافقة على قيام حالة من التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية حسب الشروط الغربية والأمريكية، ومن ذلك ما تعلق بمنهجية الفكر والأيدولوجيا وفسيفساء الحضارة، وأكثر من ذلك فلا بد من القبول بمبدأ "الالغائية" و"الإحلالية" كما هو قائم ومستقر. وسيؤدي ذلك كآلة بالضرورة إلى زيادة فاعلية الدور الذي تلعبه دول الجوار الجغرافي على مستوى القرار أو على مستوى التنفيذ. وفي محاولة تمرير ذلك فقد طرحت إحدى دول النطاق الإقليمي قيام نظام شرق أوسطي جديد مرتكزاً على بعض المعطيات التي لا تثير خوفاً أو شكوكاً ومن ذلك إنشاء هذا النظام على أسس الاقتصاد والمال والتجارة. كما طرحت دولة أخرى محورية الأمن الواحد للمنطقة اعتماداً على دولها، وثالثة قالت بإقامة تعاون مصالح ترتكز على

ينطلق دور القوى الإقليمية غير العربية من نمط علاقاتها مع الدول العربية والتي تعتمد في تكوينها من حقيقة:

١- أن جزءاً كبيراً من هذه العلاقات وطبيعتها يعود في جوهره إلى حقائق الوضع الدولي ومدى ارتباط الجوار به.

٢- أن الوطن العربي محاط بعشرة دول (علاوة على الكيان الصهيوني) هي إيران وتركيا وأثيوبيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالي والسنغال، وهذه كلها دول غير فاعلة على المستوى الدولي أو حتى الإقليمي وإنما جميعها دول تابعة، وغير مستقرة سياسياً ومنها الكيان الصهيوني. وبالتالي فإنها عندما تريد أن تمارس فعلاً إقليمياً تضطر لاستخدام امتدادها الدولي، وهذا ما يضعف الدور العربي ابتداءً.

٣- أن لثابت الجغرافيا ومتغير التاريخ وراسخ التراث تأثيرات واضحة وفاعلة على صياغة العلاقات العربية - الجوارية وبالتالي تحديد دور دول الجوار وحجمه ومدى فاعليته.

٤- لقد أرادت دول الجوار أن تكون علاقاتها مع الوطن العربي على أساس ثنائي، حتى تخرج من دائرة الموقف العربي الموحد، وبالتالي تتحرك هذه الدول في هامش واسع من الحرية، يمكنها من فرض جميع شروطها. والأمر المثير للحيرة أن الدول العربية كلها وبلا استثناء رضيت هذه المعادلة بل وشجعتها انطلاقاً من الانكفاء نحو الداخل والاكتماء بتحقيق المصلحة الذاتية والتحلل من الالتزام القومي.

٥- لقد ربطت الدول العربية غنيها وفقيرها اقتصادها بالاقتصاديات الدولية

صارفة الجهد عن بناء أي تبادل داخلي بيني حتى بلغ حجم التجارة البينية العربية ما نسبته (٥%) مقارنة بحجم التبادل العربي الخارجي.

هذا الخلل الواضح رهن جزءاً كبيراً من القرار السياسي العربي إلى محددات خارجية تحكمت بالمصير العربي، ومن ذلك إعطاء دول الجوار ذات المصلحة معها دوراً هاماً في التأثير وصياغة المنطقة.

لقد تركت التجربة التاريخية أثراً سلبية على علاقة العرب بجوارهم الجغرافي، رغم حرصهم على بناء علاقات إيجابية من طرفهم، ورغم أنهم عملوا في بعض المراحل على إقامة منظومة إقليمية متوازنة؛ تكون صاحبة قرار ذاتي يتوخى المصالح الإقليمية. إلا أن ذلك قد واجه صعوبة كبيرة جعلت أمر تحقيقه ضرباً من المستحيل.

إن الحديث على العلاقات العربية - الجوارية يتقلب على عدة وجوه إلا أن هناك منطلقات متشابهة تركزت حول العقائد والاقتصاد والمذهبية الحضارية والموروث الثقافي. ولكن ما يهمنا هنا هو الحديث عن الدور الذي تلعبه دول الجوار العربي متفقة أحياناً ومنفردة في أحيان أخرى.

لقد كانت دول المنطقة، عدا إيران، من أقاليم الإمبراطورية العثمانية، وتعتق بنسب متفاوتة وبمظاهر مختلفة بعض المفاهيم السياسية التي ورثها عن النظام العثماني، كما أن معظم هذه الدول تشترك بمنهج عقائدي واحد في الحكم عدا لبنان والكيان الصهيوني. أما روابط العروبة من جهة مقابلة فإنها تتراجع بين الدول العربية نحو المراتب المتأخرة. وبسبب تدني الإحجاب بشعار العروبة فقد عزفت بعض الدول عن استعماله كشعار في كينونتها أو حتى في سياستها الخارجية. كما اعتمدت بناء علاقات ثنائية في اتصالاتها الدولية حتى لو كانت هذه الاتصالات تحمل روح التخالف مع العروبة.

وبالتالي فإن التغيرات الدولية قد خلقت تعارضاً بين مفهوم "الأمة" ومفهوم "الدولة القطرية". ومن نتائج ذلك أن شهدت المنطقة حقائق سياسية غريبة، فالتحالفات مع دول خارج الإقليم العربية كانت كثيراً ما تعطي المصلحة الخارجية اهتماماً أكثر من المصالح القومية، وذلك لغياب الثقة والتنسيق وبالتالي التكامل. ولتركيز مفهوم أن التحالف مع الخارج غالباً ما يؤمن مصدراً للقوة القطرية.

في منتصف السبعينات من القرن العشرين بدأت دراسات جادة في أروقة الجامعة العربية تتناول تعديل ميثاقها لتوضيح أسس وشروط القبول في عضويتها. وطرح سؤال حول صلاحية العروبة والاستقلال حسب منطوق المادة الأولى من الميثاق، كشرطين للقبول في عضوية الجامعة؟ وإذا كان هناك ما هو تعريف "العروبة". وبالتالي فقد حاولت الدول الأعضاء أن تحدد عناصر هامة وأساسية مثل اللغة والموقع والشعور والانتماء. إلا أن ذلك لم يشكل حلاً للتساؤل حول إمكانية اعتبار دول مثل جيبوتي مثلاً أو دولة مثل جزر القمر عربية؟. وعليه فإن التوسع في القبول يعني، وبالضرورة، خلافاً في المنظمة العربية، مما يخلق ثغرات في النظام الإقليمي بما يفضي إلى ظهور تعريفات جديدة لمفهوم الإقليمية العربية وحدودها، وذلك انطلاقاً من تغير الأسس والثوابت التي ارتكز عليها تشكل النظام الإقليمي العربي.

لقد ولد هذا التوجّه وما رافقه من توجهات نحو الارتباط مع الخارج، دوراً جديداً لدول الجوار الجغرافي غدت معه قادرة على التدخل في شؤون النظام الداخلية. وجاءت هذه التغيرات بواقع فرض ذاته على المنطقة، وبدأت كل من إيران وتركيا وإسرائيل وأثيوبيا تتحرك، وإن كان ذلك دون تنسيق بينها، لترسم نمط علاقات يوافق مصالحها وخاصة الأمنية منها:-



ضخمت إيران من مشترياتها للسلاح واحتلت مراكز متقدمة بين دول العالم في الإنفاق العسكري، وبدأت تلعب دور الشرطي في منطقة الخليج<sup>(١)</sup>. بل وتجاوزت ذلك في بعض الأحيان فأخذت تعامل دول الخليج العربية وكأنها ولايات إيرانية أو في طريقها لتصبح كذلك، فاحتلت الجزر الإماراتية الثلاث وأقامت عليها سلسلة من المناورات العسكرية، وهددت بأن يكون الخليج فارسياً ليس على مستوى الاسم ولكن على مستوى الهوية والسيطرة. فهي تملك سلطة على مدخله الجنوبي وتسيطر على جميع شواطئه الشرقية. كل ذلك أعطى إيران الإحساس بأن تتصرف بنهج قيادي<sup>(٢)</sup>. وعملت على بناء وجود عسكري لها تجاه سلطنة عُمان وثبتت حضورها ووجودها على الأرض اللبنانية في مواجهة إسرائيل<sup>(٣)</sup>، ثم انتقلت إلى العمل على المستوى الإقليمي، فاتجهت نحو تضخيم الهوية الفارسية، فاستخدمت اللفظ بشكل واسع وأعلنت أن أمن المنطقة يجب أن يوكل لدولها فقط، اعتماداً على أنها ستأخذ دوراً كبيراً في إعادة ترتيب موازين القوى الشرق أوسطية. ولتنفيذ ذلك بدأت سلسلة من الاتصالات الجوارية تحت ظرف الثورة التي شهدتها والتي قلبت، إلى حد كبير، موازين القوى في المنطقة، على الأقل، في بداية تفجرها حيث تغيرت أنماط العلاقات فيما بين دولها.

واتكالا على ذلك بدأت حرباً مع العراق، أثرت هي الأخرى، في إعادة قلب الموازين واختلاط الأوراق ثانية فتبدلت التحالفات، حيث وقفت دول عربية، كان من المفترض أن تكون في الصف العراقي ارتكازاً على وحدة مذهبية الفكر أو مرجعية العروبة، إلى جانب إيران، الأمر الذي أبقى العنصر الإيراني فاعلاً في الحركة السياسية العربية، حتى حين وجود حالة خلافية بينه

وبين طرف عربي، كان يمثل في ذلك الوقت أحد أهم دول القلب في النظام الإقليمي العربي.

لقد أدى انطلاق عملية السلام بين العرب والكيان الصهيوني إلى فتح كل الإمكانيات أمام دول الجوار لبناء علاقات في المحيط كانت سابقاً لا يمكن الاقتراب منها. فوجدت إيران في تطبيع العرب لعلاقاتهم مع هذا الكيان أو تعميق اتصالاتهم مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية، فرصة لها في زيادة تزمتهما في مطالبتهما بالدور الأول لتلعبه. فمسألة الجزر الثلاث، في نظرها، لم تعد نقطة خلافية مع الإمارات العربية المتحدة، فأخذت تبحث في إقامة علاقات معها ومع بقية دول الخليج انطلاقاً من الشواطئ الغربية لهذه الجزر، ناهيك عن توغلها في التدخل في الشأن العراقي بصورة لم تكن لتقوم بها لولا هذا النكوص العربي.

وهكذا نرى أنه بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٩ كانت العلاقات التوازنية بين أطراف دول الهلال الإسلامي تقوم على فكرة التعاون والتكامل، إلا أن الثورة الإيرانية أخلت بذلك وبدأت إيران تتصرف ليس كدولة عسكرية قوية في المنطقة ولكنها أرادت أن تقود منهجية الفكر والعقيدة، مما أدخل دول الخليج العربية في مرحلة التخوف من المد الإيراني، إذ أن إيران ظلت على إصرارها في أحقية نموذجها الإسلامي الذي بدأ بطرح قومي خالص تمازج في أول مراحل الثورة مع بعد ديني لم يلبث أن تخارج منه، وبدأ البعد القومي يسوق للتوجه الديني في مدارك الفكر الإيراني.

بعد ذلك انفجر الصراع العراقي الإيراني الذي امتد حوالي ثمانية أعوام كانت نتيجته التشكيلية أكثر من آثاره المادية والعسكرية والبشرية. فبعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس وقعت المنطقة في فراغ أمني كان

دافعا لإيران أن تلعب دور المهيمن أو المسيطر أو القوة العظمى، خاصة وأنها كانت على علاقات قوية ومتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية. دفع هذا الواقع دول الخليج إلى إعادة النظر في بناء مؤسساتها وفقاً لأحدث النظم في التسليح وكان في مقدمة هذه الدول السعودية، اندفعت إيران نحو الجزر الثلاث فاحتلتها وأعلن الشاه عام ١٩٧٣ المعاهدة التي أبرمت مع العراق والتي نصت على سيادة العراق على منطقة شط العرب<sup>(٤)</sup>، ومن هنا بدأ التنافس بين الدولتين أمنياً وعسكرياً.

وعلى الجانب الآخر أقامت دول الخليج العربي منظمة إقليمية اسمتها مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان مركزها الأول الحفاظ على أمنها الذي توزع على ثلاث مستويات هي أمن دول الخليج العربية وأمن الشاطئء الشمالي للخليج (أمن إيران) ثم أمن الممرات المائية الدولية في الخليج، واعتماداً على ذلك فقد رأت دول المجلس أن صيانة الأمن في منطقتهم تعني التصدي لمجموعة من التهديدات الإقليمية والدولية. فقد مثلت إيران والعراق والتنافس بينهما وبين السعودية مصدراً خطراً على الأمن كما تراه دول الخليج. ولما كانت دول الخليج غير قادرة على مواجهة مصادر التهديد هذه فقد لجأت إلى إقامة تحالفات مع القوى الغربية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي رفضته إيران ووجدت فيه تهديداً جديداً للمنطقة أساساً واضحاً بمساعيها للعب دور أكبر في الخليج، رأت إيران في دخول العراق إلى الكويت عام ١٩٩٠ خلافاً أمنياً واستراتيجياً في المنطقة وإثارة نتائج سلبية على مصالحها الإقليمية، إلا أنها أفادت منه حين سهل عليها إثبات أنها لا تمثل تهديداً لجوارها الجغرافي الغربي، إنما يأتي التهديد للمرة الثانية من الشقيق العربي وليس من الجار المسلم. كما أكدت أن أمن الخليج لا يأتي من خارجه

وأن العراق قد تسبب في هذا الخلل. وأبدت إيران في هذه المرحلة أيضاً اعتدالاً كبيراً وامتثالاً تاماً للشرعية الدولية وللإجماع العالمي الذي تمثل في اعترافها الكامل لجميع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في هذا الخصوص.

أما على مستوى الدائرة الأمنية الأوسع فقد شكل الموقف الإيراني تعزيزاً لمحاولات فتح المجال ما بين طهران وبين عواصم الدول العربية التي رفضت الوجود الأجنبي في المنطقة مثل الجزائر وتونس والسودان وبين جميع حركات الإسلام السياسي الراديكالي في العالم العربي.

إن الاهتمام الإيراني بالخليج يمثل أحد ثوابت سياستها الأمنية واستراتيجيتها العسكرية، ليس بحكم الموقع الجيوستراتيجي فقط ولكن لأن المنطقة تمثل مستودعاً للطاقة للعالمي. ناهيك عن وجود جاليات شيعية كبيرة في الدول العربية المجاورة لها. لذا فقد رأت إيران ضرورة دخولها بقوة في صياغة نظام إقليمي جديد وترتيبات أمنية جديدة وذلك كطرف رئيسي وفاعل، انطلاقاً من مطالبتها الحثيثة بأن يكون الأمن في الخليج هو من مسؤولية الدول الواقعة عليه لذا لا بد من إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا هذا الأمن<sup>(٥)</sup>.

## تركيا:

أما في تركيا فقد انحرفت المعطيات العقائدية عن كونها عنصر توحيد مع الجوار العربي لتغدو أحد أصول الخلاف. فالثورة الكمالية أرادت لتركيا أن تستقر في الجانب الأوروبي الغربي من العالم، وذلك في رؤية غير مسبقة من قبل دولة مزقتها هذا الغرب وتقاسم أشلاءها وتركها محطمة مهتمة

ومهمشة، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد تبع مصطفى أتاتورك الغرب وأوروبا، بل وجد فيها، حسب رؤيته، المنفذ الوحيد والمخرج الصحيح لما كانت تعاني منه بلاده. وفي نظره أن ذلك يقتضي الابتعاد عن الإسلام والعرب والشرق كله. إلا أن ما حدث أن تركيا فقدت هويتها فلا هي استمرت الدولة المسلمة الشرقية ولا هي أصبحت الدولة العلمانية الغربية.

أصبحت الأيديولوجية التي وضعها أتاتورك ثابتة تحم توجه الأتراك في حياتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية. كما أنها رسمت علاقات الدولة مع الخارج. ورغم أن النظام التركي قد جدد نفسه أكثر من مرة إلا أنه لم يخرج عن مبادئ تلك الأيديولوجية ولم يحد عنها. كما أدت الإصلاحات والتنظيمات التي جرت في تركيا منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى إرساء قواعد التبعية الكاملة لأوروبا والغرب. وقد استدعى ذلك الأخذ بالعلمانية والانسحاب من الماضي مع الأخذ باحتمالات قطع الصلات بالعالم الإسلامي<sup>(١)</sup>.

لم تتجه تركيا نحو الانخراط في الأحلاف العسكرية الغربية أو انتهاز وسائل حياة الغرب الاجتماعية والفكرية والثقافية وحسب، بل رأت نفسها جزءاً من هذه حضارة أوروبا حتى بما يعنيه ذلك من بعد قومي.

إلا أن ذلك كله لم ينجح ونشطت تركيا في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية لأسباب كثيرة تركية داخلية وأوروبية خارجية. فقد ظل المجتمع التركي متمسكاً بإسلاميته وانتمائه إلى الشرق وخشيت أوروبا من دخول دولة مسلمة كثيرة عدد السكان وتعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة وخطيرة في ناديها مما سيجعلها أعباءاً هي في غنى عنها. وفي مقابل ذلك أرادت تركيا أن تقنع الغرب وأمريكا بأنها يمكن أن تكون مدخلاً سهلاً ومقبولاً لهما إلى العالم العربي وذلك لأنها:

١- تملك وفرة من الحياة يمكن أن تستثمرها في سبيل بناء مزيد من العلاقات مع الدول العربية.

٢- أنها تتحكم بمنابع نهري دجلة والفرات.

٣- أنها دولة ذات قدرة عسكرية كبيرة.

إلا أن ذلك لم ينجح أيضاً واستمرت التحفظات الغربية والأمريكية تطارد تركيا وتمثل ذلك في:

١- تحفظ أمريكي، فالولايات المتحدة لم ترغب في الدخول في التزامات جديدة ممتدة إلى الشرق الأوسط.

٢- تحفظ بريطاني - فرنسي - اسكندنافي، انطلق من كون تركيا بلداً مسلماً وغير صناعي، وأن قبولها في المجموعة الأوروبية رسمياً سيحول كثيراً من الموارد والمساعدات العسكرية الأمريكية إليها.

٣- تحفظ اسكندنافي آخر متمثل بخشية تورط الدول الاسكندنافية في منطقة بعيدة لاسيطرة لها عليها<sup>(٧)</sup>.

إن تصادم فكري (الاتحاد العثماني) و (الاتحاد الطوراني) ظل مؤثراً في تكوين السلطة التركية، لذا فقد وجدت الكمالية نفسها في حوار قائم بين أوروبا التي عارضت فترة (الاتحاد العثماني) وبين روسيا التي عارضت فكرة (الاتحاد الطوراني) خوفاً من امتداد النفوذ التركي إلى مناطق آسيا الوسطى، وقد أدى هذا الرفض بتركيا أن تحاول إعادة بناء هويتها الإقليمية، لذا عادت مرة أخرى إلى الشرق العربي وإلى العالم الإسلامي، فبدأت تظهر اهتماماً واضحاً بالقضايا العربية على المستوى الدولي، كما دعا أربكان عام ١٩٩٦ رئيس حزب الرفاه آنذاك، إلى وضع نواة سوق إسلامية مشتركة.

لقد صيغت العلاقات العربية- التركية في المراحل المتقدمة من القرون العشرين إلى مجموعة من الحقائق:

١- أن تركيا تتمتع بقدرة عسكرية لا يستهان بها رغم أنها غير متقدمة تكنولوجياً.

٢- تمثل تركيا الجدار الأمني والعسكري للحلف الأطلسي من الناحيتين الجنوبية والشرقية، كما تمثل قاعدة متقدمة ومهمة للولايات المتحدة وحلفائها.

٣- أن أي تصادم تركي عربي سيلحق ضرراً كبيراً بالمصالح التركية في الوطن العربي إلا أنه سيضر بمصالح الدول العربية مع أوروبا والعالم.

٤- أن الاستراتيجية الأمنية والعسكرية تصل من تركيا وبعض الأطراف العربية الهامة قد أصبحت متقاربة لأنها متحالفة بصورة أو بأخرى مع الاستراتيجيات الغربية والأمريكية<sup>(٨)</sup>.

أضرت العلاقات التركية- الإسرائيلية بالعلاقات العربية - التركية رغم قيام حالات سلام بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، وفي هذا السياق يذكر أن تركيا كانت قد بدأت بإقامة علاقات عمل أمنية وثيقة مع إسرائيل، أثار ثورة ١٩٥٨ في العراق. وقد تمثل ذلك في قيام تبادل مكثف للتقارير والمعلومات الاستخباراتية بين البلدين حول ما سمي (بالإرهاب) والحركات التخريبية العربية، ومن هنا سمح للأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية بفتح مكاتب لها في مناطق كثيرة من تركيا. واستمرت الاتصالات بين البلدين بشكل مكثف، علني أحياناً وسري أحياناً أخرى. وتوطدت العلاقات الأمنية وأخذت تركيا تستخدم إسرائيل في تكثيف حضورها أمريكياً وتحاول الإفادة من تقنياتها

العسكرية واستخدام مخزونها الاستخباري فيما يتعلق بمراقبة سوريا والعراق.

ولإجمال العلاقات التركية- الإسرائيلية يبدو:

- ١- أن الدولتين تعيشان علاقات غير ودية مع الجوار المشترك.
- ٢- أن الشراكة بينهما هي شراكة استراتيجية أمنية.
- ٣- في الدولتين مظاهر من الاستعلاء والعنصرية والادعاء بالتفوق.
- ٤- تحكم البلدين عقيدة عسكرية فاشية ذات تأثير واضح على القرار السياسي فيهما.
- ٥- كلا البلدين مندمجان في المنظومة الغربية والأمريكية ويعتمدان عليهما.
- ٦- يرى كل بلد في الآخر نصيراً إقليمياً له.

ولم يقتصر التعاون بين البلدين على مستوى التبادل التقني الاستخباري بل تعدى ذلك إلى توقيع اتفاقية عسكرية صريحة في ٢٣ / ٢ / ١٩٩٦، هددت الاستراتيجية الأمنية العربية والإقليمية.

أنت صيغ التعاون للتركي- الإسرائيلي تهيئة لممارسة هيمنة إقليمية مرتبطة بشكل وثيق بالاستراتيجية الأمريكية، غير ملقبة بالآلة إلى الخوف للعربي من عودة المنطقة من جديد إلى عصر التحالف والمحاور<sup>(١)</sup>، وعاملة على بناء شرق أوسط جديد بمعاييرها.

إن مكونات أمن المنطقة كما تراها النخب السياسية التركية تقوم على مجموعة من الظروف وتمثل في الآتي:

- ١- أن أمن المنطقة يخص دولها وحدها، مع إمكانية وجود ترتيبات تقوم بسها هذه الدول كل من جانبها مع قوى دولية مؤثرة.



٢- أن تتخذ ترتيبات ثنائية بين دول المنطقة على شكل دفاعي والابتعاد قدر الإمكان عن الترتيبات الجماعية.

٣- أن أمن منطقة الشرق الأوسط يتطلب حل كل المشكلات السياسية فيها.

٤- أن مدخل ترتيبات الأمن عبر توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة<sup>(١٠)</sup>.

إسرائيل:

لقد شكلت إسرائيل منذ قيامها تهديداً جوهرياً وخطيراً للأمن الإقليمي العربي حيث أنها قامت على نظرية إحلالية، فقد طرد الشعب العربي الفلسطيني من أرضه وسكنها شعب آخر لا يمت لها بصلة. واقتضى ذلك قيام سياسات إقليمية ودولية شاركت فيها معظم قوى العالم ذات المصلحة في وجود إسرائيل وعلى رأس هذه القوى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وليس هناك كبير جهد يمكن أن يبذله أي دارس للقضية الأمنية الإقليمية في سبيل معرفة الدور الذي تلعبه إسرائيل في المنطقة، فهي دولة قامت أولاً على أساس وظيفي، عندما هجرت أوروبا (وعلى رأسها بريطانيا) العنصر اليهودي من أراضيها حتى تنهي حالة الازدواجية التي بدأت المجموعات اليهودية تعيشها في أوروبا وحتى تشكل مذهباً فئساً تؤذي لها الوظيفة التي كانت تبحث عنها وهي إيجاد مناطق نفوذ لها في هذا الجزء الهام استراتيجياً.

عملت إسرائيل منذ إنشائها على تطوير فكرة الأمن كاولوية في استراتيجياتها، وأكدت جميع أطرافها السياسية الحزبية والعقائدية أن تحقيق الأمن هو الذي سيأتي للدولة بكل أسباب القوة والمنعة والاستقرار في محيط

يرفضها ولن يسمح لها بالاندماج فيه.

إن الولوج الإسرائيلي لمكونات المنطقة العربية قد جاء على عدة صيغ ومحاور كان أهمها ما طرحته النخب السياسية الإسرائيلية في بداية تشكيل الدولة التي دعت إلى ضرورة استخدام القوة الضاربة واحتلال الأرض وفرض الأمر الواقع والتوسع ونقل المعركة من أراضيها إلى داخل الأراضي العربية المجاورة. ثم بدأت باستخدام المكوّن الأمريكي صاحب القدرة والفاعلية لتحرير كثير من سياسات الاحتلال والقبول بالاحتلال، وهي الآن عادت لتمارس القوة العسكرية المباشرة مع إطلاق مقترح النظام الشرق أوسطي الجديد.

## أثيوبيا

تختلف الأصول التي استندت إليها العلاقات العربية- الأثيوبية عن تلك التي شكلت أساساً للعلاقات الجوارية الأخرى. حيث استمدت مكوّن وجودها وطبيعتها من نتائج جيوسياسية وقومية. فمنذ أن استولت أثيوبيا على أرتيريا وأوغادين من جانب واستقلال السودان والصومال وجيبوتي وانضمامهما إلى جامعة الدول العربية فإن منطلقات للتوتر والصراع قد حددت نمط العلاقات العربية مع أثيوبيا. إذ اعتبر العرب أن استيلاء أثيوبيا على الإقليمين كان عملاً مضاداً لحركة التحرر الوطني القومي العربي. ومن هنا جاء تأييد العرب وخاصة مصر لحركة تحرير أرتيريا التي انبثقت في مطلع الستينيات من القرن العشرين. أما أثيوبيا فقد رأت في الموقف العربي تقطيعاً لأوصالها وحصرها داخل هضبتها وجعلها دولة أسيرة الداخل محرومة من إطلالة على البحر الأحمر والمحيط الهندي مما يعني اضمحلال أهميتها الاستراتيجية خاصة ما تعلق بوجودها على تخوم باب المنسذب، لذا سعت

أثيوبيا إلى انتهاج مجموعة من السياسات الهادفة إلى:

١- الارتباط بالولايات المتحدة والغرب حيث سمحت منذ عام ١٩٤٢ لواشنطن بإقامة قاعدة للاتصالات في أسمرة تحولت عام ١٩٤٤ إلى قاعدة عسكرية.

٢- التوجه نحو إسرائيل برعاية أمريكية على أساس أنهما الدولتان الوحيدتان غير العربيتين اللتين تطلان على البحر الأحمر وتجمعهما مصلحة مشتركة في أن لا يتحول هذا البحر إلى بحيرة عربية<sup>(١١)</sup>.

٣- تكامل السياستين الإسرائيلية والأثيوبية في خلق متاعب للسودان من خلال مساندة الانفصاليين في جنوبه.

٤- السعي لإقامة تحالف أفريقي مسيحي عربي في مواجهة الامتداد الإسلامي في إفريقيا.

في منتصف السبعينيات من القرن العشرين تفجرت الحرب الأثيوبية الصومالية التي أدى إلى انتصار أثيوبيا فيها إلى بروزها كقوة إقليمية نتج عن ذلك حالة استقطاب دولي في المنطقة<sup>(١٢)</sup>، ومع تجاوز أثيوبيا للمشكلات التي اعترضتها على الصعيد الاقتصادي والاندماج الوطني جعل منها قوة مؤثرة في منطقة القرن الإفريقي، ولا سيما مع استمرار تحالفها مع إسرائيل، الذي يعني استكمال حلقة الوجود الصهيوني في قلب القارة الإفريقية، إذ تحرص إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة وجود فاعل لهما في منتصف أفريقيا وذلك لعدة أسباب استراتيجية أهمها:

١- محاولة تطوير العمل العربي في القارة الإفريقية الذي بدأت مصر تقوده بنجاح.

٢- العمل على العودة إلى استثمار الموارد الطبيعية للقارة.

٣- نقل المعركة العربية الإسرائيلية إلى خارج المنطقة الشرق أوسطية والهاء الأمة العربية بقضايا جانبية بعيدة تفتعلها إسرائيل وكان آخرها قضية جزر حنيش.

٤- السعي الإسرائيلي الحثيث للخروج من عزلتها الدولية بفتح أسواق سياسية جديدة لها في أفريقيا، تجارية وعسكرية وعقائدية.

في أثيوبيا انحرف البعد العقائدي المطلق عن الفكر الديني وأخذت حالة من التصادم تتمركز حول العقائد السياسية والفكرية الغربية والإفريقية. فأثيوبيا ترى في نفسها قدرة كبيرة لتحقيق وجود يكون مقارعا للعروبة في منطقة القرن الإفريقي، وهي منطقة مطلوبة دوليا وهامة استراتيجيا.

لذا فإن العمل السياسي والأمني في هذه المنطقة أصبح مرهونا بالتوجه الأمريكي والإسرائيلي في أفريقيا، وبدأت أثيوبيا تمثل مركزا لهذا التوجه. فأخذت تفتعل خلافات مع الدول العربية المجاورة لها وصلت إلى حد احتلال بعض المناطق العربية.

وهكذا فإن منطقة القرن الإفريقي قد مثلت منطقة توتر بين العالم العربي وبين جواره الجغرافي. ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل:

١. أن الثورة الأريتيرية كانت قد قدمت نفسها كثورة عربية إسلامية داخل أثيوبيا، وأعلنت أكثر من مرة أنها تلقت مساعدات ومعونات من أقطار عربية مختلفة، الأمر الذي اعتبرته أثيوبيا تهديداً لسلامتها كدولة.
٢. أن الصومال عاشت حالة نزاع مع أثيوبيا بسبب إقليم أوغادين داخل أثيوبيا الذي تعتبره الصومال جزءاً من أراضيها.

٣. إن اعتناق الحكم الأثيوبي الفكر الشيوعي جعله يصطف ضد الدول العربية المجاورة ومنها السودان حيث شجعت الانفصاليين وساعدتهم وأمدتهم بالسلاح والعمق الجغرافي.

### أهداف القوى الإقليمية:

جاءت الحرب الأمريكية والتحالف الدولي ضد العراق واحتلاله لتزيد من تفكك النظام الإقليمي العربي. فتساقطت بعض عناصره وانتمت بعض الدول إلى محاور خارج الحدود، كما ظهر الكثير من التحولات والوقائع التي مثلت حالة من الخطورة على النظام ودوله وهيأت المزيد من الفرص لدول الجوار كي تؤكد دورها وتزيد من أهميته:-

١- برزت فجوات وشروخات إدراكية بين النخب السياسية في المنطقة. وانتشق العالم العربي إلى فسطاطين، ووصل الانقسام إلى الشعوب حيث دخلت فئات اجتماعية واسعة ضمن إطار الانقسامات الانتخابية حول المصالح والمكانة الإقليمية.

٢- خلف العدوان التحالفي على العراق روحاً ثارية امتدت إلى الصفوة الحاكمة في بعض الدول العربية التي آمنت أن دخول الأجنبي في الحروب كطرف رئيسي أمر مبرر ومشروع. وقد تد هذا التوجه العربي الخطر اصطفاً جديداً تنامي إلى حد الشعور بالعداء للعروبة ومناهضة الفكر القومي العربي. الأمر الذي سهل الطريق أمام دول الجوار للدخول إلى الساحة العربية والتدخل في الشؤون الداخلية لدولها، وقد استقر ذلك في الذهنية العربية إلى درجة أن بعض الدول أخذت تفكر وبكل جدية في

قبول الوجود الصهيوني كأحد أطراف النظام في المنطقة. وكذلك الموقف من تركيا.

٢- استمدت اندفاعا مسيرة السلام في الشرق الأوسط إرهاباتها مما جرى على الساحة العراقية - التحالفية، حيث استبدلت قناعات عدّة وارتحلت بعض الدول العربية من مواقعها الطبيعية إلى مواقع مضادة للأمة وللانتماء القومي، فأخذت مواقع القبول بالسلام وبالأمر الواقع وبمناهضة الحرب وإيراز مساوئها ليس على اعتبار أن هذه مبادئ الأمن الدولي ولكن استسلاماً للنزعات الفردية والقطرية. وبالتالي فقد برزت رغبة لدى هذه الدول في الانتقال من صفة "دولة المواجهة" إلى صفة "دولة المراقبة" أو "دولة المساندة" أو "المؤيدة" أو "المعتدلة". وفي ذلك كله توجه واضح لإنهاء الالتزام القومي وتحويله إلى التزام في إطار منظومة الشرق الأوسط. الأمر الذي قاد إلى الدخول في توازنات جديدة وفي نمط دولي جديد أمنياً واقتصادياً يقوم على التعاون والتحلل من أية مسؤولية دفاعية عن الأمة. وهذا ما يؤمن التحلل من الواجبات التي كانت مفروضة بصورة أو بأخرى.

لقد أدى هذا التحول الخطير إلى فتح الإمكانيات أمام دول الجوار لبناء علاقات في المحيط كانت محاطة بالمحذور العربي.

٤- تولدت فرضيات جديدة على الساحة العربية والإقليمية والدولية، حيث أصبح التفكير بإقامة عمل عربي مشترك يستند إلى الموائيق والمعاهدات والاتفاقات العربية اليبينية شبه مستحيل إن لم يكن غير وارد ابتداءً. ومن ذلك ما رأيناه من قيام حالة اصطافاف عربية عجيبة تلت العدوان التحسلفي الذي قادتة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، وقبل ذلك ما شهدته

الأمة من توافقات غريبة على ذات الساحة العربية حين انفجر الصراع بين العراق وإيران.... وما نشهده الآن من ضمور في الهممة العربية تجلده قضايا كان من المفروض أن تثير الأمة وتضعها في حالة استعداد إن لم نقل مواجهة، فمسألة الجزر الإماراتية وما يجري على الساحة الفلسطينية وما يشهده جنوب السودان وجنوب لبنان وجزر حنيش، واحتلال للعراق وتهديد اليمن والسودان والصومال، كل هذه الاعتداءات لم تستطع أن تحرك ساكناً عربياً، وهذا يدل على حالة الارتخاء غير المبررة أو المفهومة أو المفسرة أو المعقولة التي يمر بها الوضع العربي. بل وأكثر من ذلك فقد بدأت تظهر على الساحة العربية أنواع من التكتلات والتحالفات الضيقة وذات البعد الواحد ولنا في إعلان دمشق دليل على ذلك.

### المشروع الشرق أوسطي:

إن مصطلح "الشرق الأوسط" عربي المصدر وهو تعبير بريطاني استخدمه لأول مرة الأدميرال الفرد ماهان في المجلة البريطانية National Review في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولفت فيه الانتباه إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة بين القوى الدولية المتنافسة، لذا فإن تسميته ارتبطت بالاستراتيجيات الغربية. ولقد اختلطت التحديدات الجغرافية للمنطقة التي يشملها التعريف كله أحدثها، حسب المنظور الصهيوني، إنها تلك المنطقة التي تتحدد بالمسافة التي تعبرها صواريخ موجهة إلى إسرائيل.

أما دائرة معارف العالم الأمريكية فإنها تقول إن "الشرق الأوسط" يشمل

البحرين وقبرص وايران ومصر والعراق وسوريا والكيان الصهيوني والاردن  
والكويت ولبنان وعمان وقطر والسعودية والسودان وتركيا والإمارات واليمن.  
وبلاحظ أن هذا التحديد:

هو من صنع الحلفاء الذي اقتسموا الإمبراطورية العثمانية.

انه يختلف عن الشرق الأدنى والأقصى كونه اشتمل على الطرق التي  
احتاجتها بريطانيا لحماية مستعمراتها في الهند وآسيا.

انه لا يشمل جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة (ليبيا، المغرب،  
الجزائر، تونس، موريتانيا). والمقصود بذلك إحداث خلل في الأسس العربية  
التي قام على المفهوم ابتداءً ومستقبلاً.

انه يشمل لولا غير عربية (قبرص وايران وتركيا الصهيوني) وهذا  
الهدف الأول لهذا التعريف.

لقد ارتبط مصطلح الشرق الأوسط منذ فترة طويلة بالصراع العسري -  
الصهيوني، لذا يرى البعض أن التعريف الذي يسعى له العالم وخاصة الغربي  
منه يستند أولاً وأخيراً على فكرة ضم الكيان الصهيوني وتركيا لعضوية  
الإقليم. ومن هنا يكتسب التعبير مضموناً مختلفاً عن معناه التاريخي والسياسي  
عند مفترق استمرار الحرب الباردة وانتهائها.

في عام ١٩٧٩ وبعد التوصل إلى صيغة كامب ديفيد الأولى قدمت  
وكالة التنمية الأمريكية للكونجرس وثيقة ترسم مستقبل المنطقة في ظل إمكانية  
تحقيق السلام بين العرب والكيان الصهيوني تؤكد فيها على ضرورة إعادة  
النظر في المفاهيم السائدة. وتقول يجب أن يحل التعاون الشرق أوسطي محل  
للتعاون العربي. وأن يدخل المنطقة اندماجاً كاملاً كل من الكيان الصهيوني



وتركيا وإيران.

يمثل المشروع الشرق أوسطي الجديد أحد الأنظمة الفرعية النقيضة للنظام العربي من حيث قيمة وعقائده ومؤسساته وقواعده. فلقد جاء هذا المشروع ليؤدي عملية تشكيلية تثبت تيارات تفكيرية جديدة وتقود ثورة على موارد ومفاهيم النظام العربي الذي بدأ يشهد حالة من الضعف، والتمزق كما سيؤدي المشروع الجديد إلى نتائج بالغة الخطورة يمكن رصدتها على الوجه التالي:

أولاً: تصفية كاملة للتراث الأيديولوجي المستقر في المنطقة فكرياً وحضارياً وسياسياً والقائم على رفض الأيديولوجية الصهيونية.

ثانياً: قيام نظام متعدد الأيديولوجيات والأديان والسياسات والقوميات والثقافات، وذلك حتى يسهل إدخال إسرائيل وتركيا وإيران فيه.

ثالثاً: إجراء العديد من التغييرات في نمط التحالفات في المنطقة، من ضمنها إمكانية إقامة تحالف الأقليات القومية والدينية المتعددي لحدود الدول القائمة. وهذا سيقود إلى صياغة جديدة من العلاقات الداخلية والخارجية.

رابعاً: استغلال قضايا المياه والتعاون الاقتصادي والترتيبات الأمنية كمدخل تلج من خلالها دول الجوار العربي وأولها إسرائيل.

خامساً: محاولة إبراز فكرة أن الإسلام السياسي الراديكالي هو العدو في النظام الإقليمي الشرق أوسطي وبالتالي يتم تحييد الرفض الديني للوجود الصهيوني داخل منظومة المنطقة<sup>(١٣)</sup>.

وحتى يمكن تمرير ذلك يجري الحديث بين أطراف الجوار العربي

وبين القوى الدولية الداعمة لها في سبيل الوصول إلى صيغة لعلاقة تتضمن تغييراً في المفاهيم والتقاليد تسمح بتحرير النظام المقترح ويكون ذلك عن طريق:

- ١- ضمان القبول الغربي بالانتماء لنظام إقليمي أوسع له مقوماته وشروطه.
- ٢- القبول بمبدأ التعاون الإقليمي اقتصادياً وتنموياً وسياسياً وأمنياً.
- ٣- القبول نسبياً بالمنهج الديمقراطي الموجه.
- ٤- القبول بالأفكار المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة كما هي في الليبرالية كاولوية على المعتقدات الدينية الأصيلة في المنطقة<sup>(١٤)</sup>.

لقد فرضت النزاعات التي شهدتها المنطقة وخاصة حروب الخليج واقعاً جديداً تغيرت فيه كل موازين القوة والمفاهيم والاستراتيجيات وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على الدواخل العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً. وقد حقق هذا الواقع الجديد لدول الجوار خاصة تركيا وإسرائيل فرصة كاملة للعب دور كبير ومؤثر وقيادي، ومن المتوقع أن يستمر هذا الحال لفترة ليست بالقصيرة، يظل فيها النظام العربي مغيباً ومحدناً وشير فاعل.

وهكذا فإن قراءة دور القوى الإقليمية غير العربية تقتضي وبالضرورة دراسة فكرة النظام الشرق أوسطي الجديد. لأن هذا الطرح إنما قام وفي أساسه على إنشاء نظام جديد يستوعب دولا غير عربية.

فمشروع الشرق الأوسط هو مشروع مثير للجدل منذ بداية الحديث عنه وفي كل مظاهره ومراحله. وأساس ذلك هو التمحور حول الصراع بين القومية العربية بوصفها هوية حضارية وبين الإقليمية باعتبارها هوية ثقافية

متعددة القوميات<sup>(١٥)</sup>، وتلك النقلة النوعية والجوهرية التي شهدتها صراع المنطقة حيث تحول من صراع على "النفي المتبادل لشرعية الوجود" إلى صراع يقوم على شروط "التعايش المشترك تحت مضمون التناقص"<sup>(١٦)</sup>. لذا فقد أكدت الأدبيات السياسية الصهيونية أن مشروع "النظام الشرق أوسطي" ما هو إلا خلاصة "يتوبيا" هرتزل الصهيونية؛ أما الأدبيات العربية فترفع المفهوم إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يتأرجح بين تصورين:-

الأول: عربي يؤكد على وجود نظام إقليمي عربي يرتبط بعملية النهوض القومي. وإن الوحدة العربية هي عملية مؤازرة للقطرية لا مناهضة لها بمعنى ربط النظام بعملية النهوض العربي<sup>(١٧)</sup>.

وينطلق هذا التصور من أن المنطقة تقوم أصلاً على التجانس الثقافي والحضاري والتاريخي والبشري، إذا ما أخذت قومياً أو عقائدياً بشكل مطلق، بل وكانت منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ذات شخصية سياسية تقترب من التوحد أكثر مما هي عليه الآن<sup>(١٨)</sup>.

الثاني: غير عربي ويعمل على إقامة نظام شرق أوسطي، يقصد منه ربط المنطقة بقيادة الغرب، ونشط ذلك أثناء الحرب الباردة ضمن سياسة مواجهة الاتحاد السوفياتي<sup>(١٩)</sup>؛ حيث ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالمدرسة العثمانية سياسياً، إما تاريخياً فقد ارتبط بالتناقص الأوروبي على الدولة العثمانية "الرجل المريض". وبدأت بريطانيا ذلك التوجه عندما حددت البحرية البريطانية "المنظور الإقليمي" للنظام عندما طغى البعد الاستراتيجي عليه<sup>(٢٠)</sup>.

إن النظام الجديد المرسوم للشرق الأوسط هو نظام مرهون بالجوارية الجغرافية للعالم العربي، ومرهون أيضاً بظروف سياسية بينه، إذ ما كان

ممكناً في الخمسينات من القرن العشرين (فترة المد القومي) هو غير ممكن بل غير مطلوب في الوقت الراهن، وذلك لأن القرار أصبح مجبراً لقضايا مثل الصراع العربي - الصهيوني وما يمثله من امتداد دولي<sup>(٢١)</sup>. وكذلك لما يجري على الساحة العربية - التركية والعربية الإيرانية. ولما أن كانت أسيمة دوله مرشحة للدخول في عضوية النظام، مختلفة بل ومتناقضة في الهوية والمصالح مع الهوية العربية، فقد تركزت القضايا حول الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتعاون والتحول الديمغرافي ومقاومة الأصوليات الدينية<sup>(٢٢)</sup>. وهذه قضايا تقع جميعها في إطار العمل الإقليمي غير العربي.

إن البنية التحتية الدلالية لمفهوم "الشرق الأوسط" هي استبدال الثقافة والحضارة والجغرافيا بالاقتصاد والأمن الإقليمي. وتغيب حقيقة أن المنطقة العربية الإسلامية قد شهدت مشاريع إقليمية أقامت روابط التعاون بين مكوناتها ونظمت جزءاً كبيراً من علاقاتها البينية، من ذلك السوق العربية المشتركة المشلولة، التي كان يقدر لها البقاء لو أنها نُزّهت عن الحرص على حماية المصالح القطرية، ولو أن عوامل الانتماء القومي والتجانس الحضاري والثقافي والتواصل الجغرافي قد غلبت على غيرها من العوامل؛ مما خلق مناخاً مناسباً لانطلاق مشروع "النظام الشرق أوسطي" بوصفه بيئة مثلى لتسويق بعض دول الجوار وفي مقدمتها الكيان الصهيوني وتركيا وإيران، ابتداء من إدارة عملية تكريس الارتباط الاقتصادي للمنظومة الجديدة مع اقتصاد الغرب وأمريكا وحتى يصبح المشروع أجنياً - جوارياً عربياً نقيضاً للنظام الإقليمي العربي المتهاوي<sup>(٢٣)</sup>.

طرح العالم في مؤتمر برشلونة مجموعة من التصورات من بينها "المتوسطة" التي جاءت على صورة جغرافية سياسية اجتزأت من العالم

العربي نصف دوله، فليس منها العراق وهو داخلية المشرق من المتوسط،  
ونيس منها دول الخليج أو السودان داخلية أفريقيا. كما تقطع إيران حتى تعود  
دولة إسلامية "عادية" وهذا اجتراء إسلامي. أما الكيان الصهيوني وتركيا فلا  
تخرجان من النطاق المتوسطي سواء أخذنا البعد العربي "جغرافياً" أو  
الإسلامي "كمعتقد" أو الإقليمي "كتجمع". كما أن المغرب العربي يخرج رغم  
أنه مضمون المكان والمكانة في جميع الصيغ التي استمرت إلى القاهرة  
وعمان والدوحة؛ والتي أخذت صبغة سياسية منطلقة من منظور اقتصادي،  
حتى تعيد ترتيب المنطقة بشكل يضمن تنفيذ المخطط الدولي لإعادة الصياغة  
الشرق أوسطية. ولذا جاء هذا الاستبعاد لبعض الدول الفاعلة في المنطقة  
والمصنفة في سياق الدول "غير المطيعة". وقبل ذلك وفي مؤتمر جنيف للسلام  
طرح أبا إيوان (وزير خارجية الكيان الصهيوني آنذاك) فكرة شرق أوسطية  
محورها الكيان الصهيوني تركز على إقامة سلام في المنطقة تكون ضمانته  
النهائية في إيجاد مصالح إقليمية مشتركة مكثفة ومنداخلة تجعل الحرب أمراً  
غير وارد، لأن "الشرق أوسطية" لن تعود فكرة "طوبائية" أو "نظرية" بل واقعا  
عملياً يعاش يومياً.

لقد خلق متغير انهيار الاتحاد السوفياتي وما قامت به الولايات المتحدة  
على رأس تحالف دولي ضخم ضد العراق خلق تحولاً كبيراً في المشيدين  
الدولي والإقليمي؛ فقد اختل التوازن فيهما، حيث تمثل الاختلال الدولي في  
تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وتمثل الثاني في تقدم دول الجوار  
الجغرافي والكيان الصهيوني لأخذ مقاليد الفعل السياسي الإقليمي. فالكيان  
الصهيوني امتلك أسلحة الدمار الكلي، وتركيا لعبت دوراً هاماً في نقل الحدث  
إلى الدوائر التي ترغب وتحالفت مع الكيان الصهيوني وأصبحت بذلك تسيطر  
على المنطقة السورية والعراقية شمالاً ووضعت القدرة الصهيونية على حدود

إيران وروسيا. أما إيران فقد وضعت كثيراً من إرادتها فوق القرارات الإقليمية، وأسقطت العلاقات على أساس الروابط التاريخية والفكرية والحضارية والعقائدية ووضعت بدائلها روابط دولية وإقليمية قطعاً لا تتلاقى مع الطروحات العربية أو حتى تتقاطع معها<sup>(٢٤)</sup>.

بالرغم من أن كل المتغيرات التي شهدتها منطقة الهلال الإسلامي<sup>(٢٥)</sup>، لم تؤثر ببقاء دول المثلث تركيا وإيران والمشرق العربي مضافاً إليه مصر تشكل مركز القوة الإقليمية، إلا أنها بقيت تشكل القلب الجغرافي والتقل السكاني ومركز نشأة العقيدة ومنطلق انتشارها، وحقيقة أن اجتماع هذه الدول أو تفرقها هو المحدد الأساسي لقوتها ومدى تأثيرها وفعاليتها. ومن يسيطر على مركز القلب هذا فإنه بالنتيجة سيطر على الإقليم فهذه الدول تشكل من الناحية الجغرافية ١٢% من المساحة وأكثر من ٢٠% من السكان<sup>(٢٦)</sup>. إلا أن الدراسة المتعمقة لنمط العلاقات بين هذه الدول (وخاصة بعد دخول الكيان الصهيوني في مستدرك الوقت) تقودنا إلى التحقق من أن هذه العلاقات قد اتسمت بالفرعية إما حول امتلاك مركز القيادة (دور التوجيه) وإما الحصول على القيادة الثقافية (دور التوعية) وإما الدفع نحو الريادة المذهبية (دور ديني)، ولذا رأينا أن التقسيم الذي شهدته المنطقة منذ أوائل القرن السابع عشر لا يزال كما هو:-

١- دولة عثمانية (تركيا حالياً).

٢- دولة صفوية (إيران حالياً).

٣- دولة المماليك (مصر والشام حالياً).

لقد ظلت الحالة التصادية تهيمن على العلاقات بين هذه المراكز مما

فتح الباب واسعاً أمام الهيمنة الخارجية. فالدولة العثمانية دخلت في صراع من الدولة المملوكية حول إقليم طرطوس وتفجّر نزاع عثماني - صفوي حول العراق<sup>(٢٧)</sup>. ثم نشأ تحالف تركي - عربي (باطار عثماني)، ثم تفجّر نزاع وخلاف بين الدولة العثمانية وبلاد فارس (الصفوية ثم القاجارية) استمر حتى منتصف القرن التاسع عشر<sup>(٢٨)</sup>، كان أساسه مذهبياً إقليمياً، وكانت نتيجته أن قسمت بلاد فارس ما بين روسيا وبريطانيا<sup>(٢٩)</sup>، وأسقطت الدولة العثمانية يد الحرب العالمية الأولى<sup>(٣٠)</sup>.

وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين تغير نمط العلاقات بين دول المنطقة، حيث قامت حالة من التوازن الإيجابية أكدت خلالها هوية الدولة القومية المستقلة، ساعد على ذلك انحسار الظاهرة الاستعمارية؛ إلا أنه في بداية الخمسينيات من القرن العشرين اختزلت هذه الحالة إلى العلاقات التوازنية الثنائية، وذلك بسبب تبني التيار القومي العربي فكرة محاربة مبدأ الأحلاف العسكرية في إطار المعسكر الغربي<sup>(٣١)</sup>.

في هذا الوقت تشكل الكيان الصهيوني كوحدة سياسية في المنطقة وأخذ يشكل أوضاعه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على صيغة دولة، الأمر الذي زاد من فرص دخول العنصر الخارجي في معادلة نمط العلاقات في المنطقة، وأصبح هذا الكيان عنصر توتر جديد أعاد ترتيب التوازنات بين الدول، وأضيفت معطيات جديدة في العلاقات بينها وكان أهم هذه المعطيات المعطى القومي والمعطى العسكري.

وهكذا نلاحظ أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحين بدأت الدول العربية والدول الإسلامية والكيان الصهيوني بالتكون، ارتكز فكرها على أمرين:

أولاً: الانتماء القومي، فمصطفى أتاتورك ركز على القومية التركية، ورضاً شاه أراد أن تقوم الدول على أساس القومية الإيرانية، والدول العربية اتجهت إن لم تكن كلها فمعظمها نحو التيار القومي، أما الكيان الصهيوني فقد دعا إلى قومية (ثوراتية) أصولية يهودية انطلقت من العقيدة وانتهدت بالسياسة المغلفة بالدين. لقد ترك الاستعمار في ذهنية النخب الحاكمة في هذه البلدان (ما عدا الكيان الصهيوني الذي هو أصلاً نتاج غربي) انطباعاً يقضي بضرورة تأطير القوميات في قالب عصري متمثل في النموذج الغربي.

ثانياً: التغريب الذي ولد تصادماً بين التيارات القومية الثلاثة (وهنا يخرج الكيان الصهيوني أيضاً كونه وحدة سياسية أوروبية بمقاييسها والمقاييس الأمريكية) فالأتراك قطعوا صلاتهم بالعالمين العربي والإسلامي واعتبروا أن أوروبا هي مجال سياستهم الحيوي. أما إيران الشاه فقد أرادت أن توجه نفوذها الإمبراطوري نحو دول الخليج، واستمرت بذلك إيران الثورة. أما القومية العربية فقد رأت أن التتكر للجنور الحضارية والثقافية قد أفضل محاولات بناء الثقة بدول الجوار أو إقامة علاقات متميزة معها رغم الرابطة الثقافية والدينية والتاريخية.

لقد انطلق حال الفكر القومي العربي في نظرتة إلى الجوار الجغرافي من ثوابت أهمها أن المنطقة الممتدة من أقصى غرب إفريقيا الشمالية وحتىى الخليج العربي مشغولة بدول يربط بينها رابطة اللغة والثقافية والتاريخ ووحدة المصير والهدف والقومية، لذا شكلت نظاماً إقليمياً بكل ما ينطوي عليه مفهوم النظام الإقليمي. وأخرج كلا من تركيا وإيران وأثيوبيا والكيان الصهيوني من هذه المنظومة، واعتبرها دول جوار جغرافي بكل ما يقود إليه هذا المفهوم من



تداعيات في الإطار القومي والاستراتيجي والأمني. وأهم من ذلك كله، أن هذه الدول تماثلت في كونها مصدراً لتهديد النظام الإقليمي العربي، ولو كان ذلك بصورة متفاوتة، وسواء جاء هذا التهديد موجهاً للهوية العربية أو على شكل اختراق للأمن القومي العربي أو في محاولة أخذ زمام المبادرة في التحرك. ولذا فلم يمايز الفكر القومي العربي بين هذه الدول من حيث علاقته بها<sup>(٣١)</sup>، ولهذا ما يبرره فقد استمرت هذه الدول في ممارسة سياسة عامة تصب في اتجاه معاد للقضايا العربية، بل إن الكيان الصهيوني كان بكل حجمه معادياً للوجود العربي؛ إضافة إلى ذلك:

١. فإن الدول الثلاث (تركيا وإيران وأثيوبيا) والكيان الصهيوني متوجهة إلى الاتصال بالغرب بصورة مباشرة (في حالة إيران الثورة أصبح الاتصال غير مباشر إلا أنه موجود).

٢. إن هناك خلافاً كبيراً في مرجعية الدعم الدولي بينما كان الاتحاد السوفياتي السابق هو القوة المساندة للعرب كانت نقيضته الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هي المساندة للطرف الآخر.

٣. إن الفكر العربي لم يمايز في توجهه بين الشعوب الإيرانية والتركية وبين النخب الحاكمة لها؛ وهي نخب يمكن أن تتغير، أما في حال الكيان الصهيوني فإن هناك مزجاً بين الشعب والنخبة الحاكمة.

٤. لقد أخضع الفكر العربي والجواري العلاقات فيما بينهما إلى منظور "القومية" أو منظور توازن القوى دون الالتفات إلى الموروث المشترك أو الجوار العربي أو التمازج الديمغرافي. ومن الأمانة العلمية أن نقول إن التبعة تلقى على عاتق الفكر الجواري الذي عمل بكل جهد ممكن إلى "الاستغراب" ومن المفارقة أن وضع ذلك قبلاً لعلاقته العربية.

## تأثير المتغيرات الدولية على دول الجوار الإقليمي العربي :

في بداية القرن العشرين تولدت في العالم متغيرات أخذت تدفع نحو إعادة النظر في النظام الدولي، لعل أهمها انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة القوة الدولية. كما ظهرت على الساحة الفكرية الدولية مستجدات صراع عقائدي حضاري، حرصت دول الجوار العربي على ان تستغله في بحثها عن دور قيادي في المنطقة، فأخذ الكيان الصهيوني يتحرك على الساحة العقائدية بشكل ملفت للنظر، وأراد أن يضع العمل السياسي رهينة في يد المعطيات الاجتماعية والفكرية والعقائدية، لذا فإن الأمن في نظر نخبة السياسية أصبح مرتبطا بقدرة السلطة الفلسطينية على كبح جماح الجماعات الإسلامية، وأصبح شماله الموازي للجنوب اللبناني مرهوناً بالحركة العسكرية "لحزب الله" الذي ارتبط عقائدياً وسياسياً مع إيران وسياسياً وأمنياً مع سوريا.

وفي تركيا فقدت الرؤية واختلطت الولاءات وفي إيران كان البحث عن قيادة دينية تؤدي إلى قيادة سياسية وفي أثيوبيا استقر التصادم ليصبح حالة يومية مستمرة.

في مواجهة هذه المعطيات طرح مفهوم جديد أطلق عليه "النظام الإقليمي المشرقي" يضم كل دول المنطقة ويتميز بحيادية جغرافية وعقائدية، دون أن يكون مناقضاً للنظام الإقليمي العربي أو أي نظام متولد جديد. وقد أثيرت بعض الأفكار تتعلق بترسيم حدوده منها:

١. ترى تركيا أن يشمل دول الجمهوريات الإسلامية التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك في سعي منها لتقوية مركزها كون جميع هذه الجمهوريات (عدا واحدة) تركية اللغة والحضارة والعرق، وبالتالي فإن

تركيا ستلقى دعماً كبيراً. وقد قاوم الفكر القومي العربي هذا الطرح لأنه يضعف المحتوى العربي لهذا النظام.

٢. أما الطرح الإيراني فيقول ببناء شرق أوسط يرتكز على ثقافة ثورية عقائدية كما تراها إيران. وهذا يلقي رفضاً عربياً (سنة وشيعة) وتركياً (علمانيون وأصوليون) وصهيونياً (لأنه يخرج الكيان من دائرة المنطقة).

٣. طرح القوميون العرب فكرتهم التي أصرت على أن يكون النظام إقليمي عربياً في المحتوى والمظهر. وهذا مرفوض تركياً وإيرانياً وصهيونياً، عدا أنه أصلاً صاحب تجربة فاشلة.

٤. طرح صهيوني، وفيه محاولة الالتفاف على كل النقاط الخلافية التي لا توفر له واقع أن يكون ضمن مجموعة الدول الشرق أوسطية. فلذا اعتمد على مفاهيم الاقتصاد والأمن المشترك بعد أن عجز عن أن يفرض أمراً واقعاً بقوة العسكر.

ولما أن تخالفت هذه الطروح الأربعة فيما بينها وجاءت الثلاثة الأولى منها مضادة للمصلحة الأمريكية والأوروبية فإن الغرب والولايات المتحدة أخذوا بالطرح الصهيوني الذي ارتكز على البعد الوظيفي للنظام متحاشياً الأبعاد القومية أو الحضارية أو العقائدية، فكان التركيز على البعد الاقتصادي وهو جانب وظيفي ابتداءً. وفي محاولة لتمرير ذلك تم اقتراح عدة مشاريع منها "السوق الشرق أوسطي" و "منتدى البحر المتوسط" وتتميز هذه بأنها غير خلافية ولكنها تقصر الدخول في عضويتها على الدول التي تتبع سياسة الاقتصاد الحر بالمفهوم الغربي للرأسمالية، وهذا أمر مثير للجدل حيث يغدو الكيان الصهيوني مرشحاً بقوة لدخول النظام بينما يمكن أن تستثنى منه دول مثل إيران والعراق. كما أنه إذا ما نفذ هذا المقترح فإنه سيخضع المنطقة

للسيطرة الأوروبية والأمريكية سواء في الهيكلة أو التمويل أو الإدارة. كما أنه يخلق إمكانية تمزيق الدول العربية إلى مشرق ومغرب، وهذا أساساً ما يحمله مشروع "السوق الشرق أوسطية". أما مشروع "منتدى البحر المتوسط" فإنه يحمل أصلاً فصل المغرب العربي والمشرق العربي عن الخليج العربي<sup>(٣٣)</sup>. وفي الختام فإن الظروف الدولية تفرض على منطقتنا العربية نمطاً من العلاقات لا تعتمد المصالح البينية لدولها بقدر ما تفرضه مصالح الدول العظمى. ولذا فإن الحالة الإقليمية تُرسم أحياناً كثيرة بما لا يتوافق مع التوجه نحو التقارب بين دول المنظومة الجغرافية، إلا أن ذلك لا يعني أنها تتجه وبصورة كاملة نحو التضاد. كما أن انطلاق الحلول السلمية للنزاع العربي-الصهيوني واستحقاقات ما خلفه العدوان الأمريكي على العراق ودخول إيران مؤخراً إلى المنطقة الشرق أوسطية وتحاشي العرب والأتراك خلق حالات توتر لا تتعدى الحد الأدنى والأمن، ووجود إجماع دولي لتعزيز العملية الأمنية التكاملية، وبعد الهجمات الأمريكية على أفغانستان وتهديدها دولاً أخرى دون الرجوع إلى المنظمة الدولية ولا حتى إلى الحلفاء، وحرص الولايات المتحدة على البقاء في المنطقة سواء بالوجود المباشر أو غير المباشر، كل هذه الوقائع دفعت نحو إقامة توازنات جديدة تخدم المصالح الدولية.

\* \* \* \* \*

## أهداف دول الجوار الإقليمي:

ستظل دول الجوار العربي تسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في أخذ زمام القرار العام وذلك عن طريق:

١. الإخلال بالتجمع العربي داخل الإقليم.

٢. للدفع نحو الاستعانة بالقوى للدولية في سبيل أخذ أدوار في تحديد مصير المنطقة بما يخدم مصالحها ويخدم مصالح هذه القوى.

٣. تغيير المعطيات التي يقوم عليها للنظام الإقليمي الشرق أوسطي حالياً، والعمل على إضعاف كل ما يمكن المجموعة العربية من فرض إرادتها على المنظومة. ولذا فسيفقى طرح البدء بالمحاور الاقتصادية هو المسيطر على كل مشروع يقدم أو اقتراح يوضع، ومن ثم الانتقال إلى المحاور الأمنية والابتعاد تماماً عن معطيات القومية أو اللغة أو الفكر أو الثقافة.

٤. استغلال ما أفرزته المعركة العراقية الثلاثينية من تنامي شعور لدى بعض الدول العربية يدعو إلى الانتماء إلى تجمعات غير عربية، بل ولقد ذهبت بعض هذه الدول إلى الكفر<sup>(٢٤)</sup> بكل ما هو عربي والاعتداد بأنها تقود توجهاً نحو الغرب ونحو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات.

### نتائج الدراسة:

إن هذا الوضع الذي تعيشه الأمة الآن يحمل في ثناياه الكثير من الضرر وسيقود وبالضرورة إلى تمزق الشمل وإلى خلق أنواع متعددة من مراكز القوى التي سنقدم لها الولاء والطاعة.

إن حقيقة وجود دور تلعبه دول الجوار الإقليمي مرده إلى مجموعة من المعطيات تكاد تنحصر في الآتي:-

١- أن هناك اتجاهات فكرية دولية ومناخات عالمية مشجعة وداعية إلى العناية بالذاكرة التاريخية للأمم.

٢- وقوع أحداث كثيرة في الدائرة الحضارية الإنسانية سواء ما كان منها حروباً عالمية أو تحولات اقتصادية جذرية أو مناقشات فكرية شاملة أو ثورات تقنية هائلة اقتضت إعادة كثير من الدول قراءة سياساتها وانتماءاتها وتطلعاتها.

٣- لقد ولدت طروحات دولية جديدة فرضت إعادة تنظيم العالم حسب مقتضيات الدول العظمى.

٤- ذلك التمزق الذي تشهده دول العالم العربي بعد أن رسخ في ذهن العوام لمعظم المجتمعات الدولية أن المصالح، حتى لو كانت أنية، هي التي تجمع، أما مردودات التوحد الثقافي أو اللغوي أو الحضاري أو العقائدي أو التاريخي أو الجغرافيا فقد بدأت تتراجع في أهميتها وتأثيراتها.

٥- لقد فوتت الدول العربية بسبب انشغاقاتها الداخلية فرصتها في فرض إيقاع سياستها على المستوى الإقليمي ناهيك عن المستوى الدولي، فسلح النفط على سبيل المثال الذي كان ورقة رابحة تلعب بها الدول العربية في سبيل الحصول على مواقف دولية مناصرة لها ومؤيدة أصبح سلاحاً بيد الدول المستوردة تتصرف به كيف تشاء؛ وذلك بعد أن استطاعت الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتل معظم منابع النفط العربية بغد أن تمكنت قبل ذلك من ربط اقتصاديات دول هذه المنابع باقتصادياتها والاقتصاديات الأوروبية. بل وأكثر من ذلك فقد استطاعت دولة مثل تركيا أن تطرح وبكل ثقة المياه على أساس أنها قادرة تسوازي النفط تماماً.

ونتيجة لكل هذه المعطيات ولغيرها فإن دور دول الجوار الإقليمية ستجبه إلى ثلاثة محاور:-

**المحور الأول:-** دور عقائدي يتمثل في طرح نماذج دينية منها ما هو عكسي مستوى حوار المذاهب. ومنها ما هو على مستوى إلغاء البعد الديني وإبعاده عن العمل السياسي بشكل مطلق ولأهداف داخلية ودولية. ومنها ما هو نقل صراع الوجود إلى مستوى الشريعة واستخدام الدين في سبيل الوصول إلى قرار سياسي عام.

**المحور الثاني:-** دور عسكري نشأ عما أصاب العراق أثر العدوان الأمريكي الثلاثي الذي لم يفرز نتائج عسكرية مؤذية فقط بقدر ما أفرز نتائج سلبية أصابت العقيدة القومية العربية. كما ارتكز هذا الدور على ما تؤديه بعض دول الجوار العربي من مهام أوكلتها إليها الدول العظمى ذات المصلحة في إعادة احتلال المنطقة والسيطرة على مواردها.

**المحور الثالث:-** دور اقتصادي ارتسم على خلفيات سياسية ومن ذلك إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم التطلعات الأمريكية والغربية ولكن من بوابة الاقتصاد. كما ارتسم على خلفيات إجرائية وظيفية حصر التعامل الاقتصادي للمنطقة بمفهوم التلقي أكثر مما ربطه بمفهوم تبادل المنفعة.

إن دول الجوار العربي قد خلقت لنفسها أوضاعاً استطاعت بموجبها أن تقوي من دورها وأن تنمي من قدراتها خاصة في غياب كل أنواع الحالة الجماعية العربية أو العمل العربي المشترك.

ويمكن القول إن النظام العربي هو أكثر النظم الإقليمية تبعية للقوى الدولية المسيطرة وخاصة الغربية، وإجمالاً لا بد من الاعتراف من أن النخب

السياسية العربية تعيش الآن في دوامة سببها الاحتلال الأمريكي البريطاني إلى  
إحدى أهم مراكز القوى العربي - العراق - وهذا سيؤدي حتماً إلى تقوية كل  
من تركيا وإسرائيل في ظل تراجع العمل العربي أو النظام العربي إلى أسوأ  
حالة منذ إنشاء الجامعة العربية، لذا أعتقد ومن خلال هذه الورقة البحثية أن  
المرحلة القادمة ستشهد اندماج الدول العربية في ظل نظام يكون لدول الجوار  
الجغرافي دوراً فاعلاً فيه خاصة تركيا وإسرائيل.



## هوامش الدراسة:

\* كتب هذا البحث خلال الاحتلال الأمريكي للعراق، ودخول القوات الأمريكية البريطانية إلى بغداد وسقوط نظام حزب البعث لذلك تم الإشارة إلى هذه الأحداث.

\*\* عبارة أطلقها الرئيس الأمريكي بوش الابن في خطاب له أمام طلبة جامعة هارفارد بتاريخ ١٤/٧/٢٠٠٢.

(١) د. عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تموز، ١٩٨٧، ص ٢٣-٢٤.

(٢) د. إبراهيم الدقوقي، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركية، في، العلاقات العربية - التركية: حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الثاني، ١٩٩٥، ص ٥٤٠ - ٥٤٣.

(٣) طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأترك منه وموقعهم فيه، في المرجع السابق، ص ٣٩٧-٣٩٩.

(٤) د. جمال علي زهران، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠١. ص ص ١٣٠-١٣٦.

(٥) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطى تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١١ يناير ١٩٩٣، ص ص ٥٠-٥٣.

(٦) د. عمر الحضرمي، العلاقات العربية - التركية: تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة اللبنانية، ١/٤/٢٠٠٠، ص ص ٢٥١-٢٥٦.

- (٧) د. خليل الشقافي، أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية للتركية، مجلة للسياسة الدولية، العدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨، ص ص ٣٧-٣٨.
- (٨) Ferece A, Vali, Bridges Across The Bosphours, The John Hopkins press, Baltimore, 1971, p.36.
- (٩) جورج فؤاد، التحالف الاستراتيجي الجديد بين تركيا وإسرائيل، جريدة الاتحاد (حيفا) ١٣ / ٥ / ١٩٩٧.
- (١٠) - التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١. ص ص ٢١٧-٢١٨.  
- انظر نبيل عبد الفتاح ، ص ص ٦٠-٦١، مرجع سابق.
- (١١) Raman G. Bhardway; The Dilem of the Horn of Africa, (١١) NewDelhi: Streling Publications , 1979, PP. 148-149.
- (١٢) د. عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص ٩١.
- (١٣) نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ٦٩.
- (١٤) د. عبد الله نقرش، استراتيجية التعامل العربي مع الجوار الجغرافي: تركيا، إيران، أثيوبيا- في- السيد يس (محرر) نحو تأسيس نظام عربي جديد، منتدى الفكر العربي، عمان، ط١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، ص ص ٧٦-٧٧.
- (١٥) لطفي الخولي، قضايا العرب الكبرى.. في ثلاثة محاور، صحيفة الدستور الأردنية، ١٠/١/١٩٩٥.
- (١٦) د. أحمد صدقي الدجاني، قضايا العرب الكبرى .. في ثلاثة محاور، صحيفة الدستور الأردنية، ١٠/٣/١٩٩٥.
- (١٧) د. أحمد عبد السلام مجدلاوي، السوق الشرق أوسطية: المخاطر والآفاق، مجلة دراسات دولية، جمعية للدراسات الدولية، تونس، العدد ٥٦ آذار ١٩٩٥، ص ٤١.

د. رعيد الصلح، المشاريع الإسرائيلية: شهادة المنشأ غربية، صحيفة الحياة اللبنانية، ١٩٩٣/٧/٢٦.

(١٨) د. أحمد البرصان، مفهوم الشرق الأوسط والتضليل الحضاري، صحيفة الدستور الأردنية، ١٩٩٤/٨/١٩.

محمد السيد سليم، مشروع النظام للشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه (الورقة العربية)، في: عبد العزيز الدوري وآخرون، العلاقات للعربية - الإيرانية: الاتجاهات للراهنة وأفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تموز ١٩٩٦، ص ٨١٥-٨٣١.

(١٩) د. محمود عبد الفضيل، السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٤ - ١٨.

د. مصطفى عبد العزيز مرسى، العرب في مفترق الطرق، مكتبة الشروق، القاهرة، د. ت، ص ١٠٦-١٠٧.

- محمد سيد أحمد، خريطة الشرق الأوسط في دور التكوين، صحيفة الأهرام القاهرية، ١٩٩٣/٧/٢٩.

د. إبراهيم أبراشي، من الشيوعية والفرانكفونية والكومونولث إلى الشرق أوسطية: محاولة إنكار الذات والهروب منها، مجلة الشرق الأوسط، ١٩٦٩. طه المجذوب، الدولة العبرية العظمى والرؤية الأمريكية للشرق أوسطية، صحيفة الأهرام القاهرية، ١٩٩٥/٦/٢٥.

(٢٠) جميل مطر، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٨، إبريل ١٩٩٢.

د. عبد الله النقرش، النظام العربي أم الشرق أوسطي، صحيفة الدستور الأردنية، ١٩٩٥/٢/٢.

(٢١) د. رمزي زكي، شرق أوسطية: جماعة اقتصادية عربية، صحيفة العربي، القاهرة، ١٩٩٣/١/١٨.

(٢٢) عبد الإله بلقزيز، تحديات إقامة "النظام الشرق أوسطي" وانعكاساته على مجال الثقافة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٣، كانون الثاني ١٩٩٦، ص ١٤-١٥.

Bernard Lewis, Rethinking the Middle East, Foreign Affairs, Vol. 71, No. 4, Fall 1992, PP. 99-119.

معين حداد، الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الأرض والنفط والمياه، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ١٥-٣٥.

معين حداد، مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبولوتيكيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٣٣، أيلول ١٩٩٤، ص ٣٩-٥٠.

(٢٣) عبد الله بلقزيز، تحديات إقامة "النظام الشرق أوسطي". مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

(٢٤) جمال حمدان، العالم الإسلامي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٩-٤٠. حدد المؤلف هذا الهلال بأنه المنطقة التي تبدأ من غرب إفريقيا وتتجه شمالاً منحنية فتضم غرب آسيا ووسطها ثم تتجه إلى الجنوب فتشمل جنوب شرق آسيا، وعلى منطقتها الداخلية تقوم تخوم المحيط الهندي.

(٢٥) جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤١٦.

(٢٦) بلغ أقصاه في موقعه جالديران ١٥١٤م.

(٢٧) لم تساند الدولة العثمانية فارس القاجارية في حربها ضد روسيا (١٨٢٦-١٨٢٨). كما لم تساند فارس الدولة العثمانية في حربها هي الأخرى ضد

روسيا ١٨٢٨م. ولذا انتصرت روسيا في الحربين وهيمنت على آسيا الوسطى الإسلامية.

(٢٨) الاتفاق الروسي - البريطاني في عام ١٩٠٧م.

(٢٩) محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، جامعة الملك سعود، الرياض، (١٩٩١)، ص ٥٩-١١٦.

محمد السيد سليم، التفاعل في "مثلث القوى": إطار مؤسساتي، مجلة شؤون الأوساط العدد ٣٣، أيلول ١٩٩٤، ص ١٠-٢٤.

(٣٠) د. يونان لبيب رزق، العلاقات الإيرانية بمصر والعراق على عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥-١٩٧٥، في، العلاقات العربية الإيرانية، معيد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٣-١٢٨.

(٣١) لمزيد من التفصيل، جميل مطر ود. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، أيلول ١٩٨٦.

(٣٢) د. سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات، تحديات مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٤، حزيران، ١٩٩٤، ص ٤-٢٧.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، د. أحمد مجدي حجازي، الفكر السوسيولوجي وأزمة التطير: رؤية نقدية لمنهجية الفكر العربي، مجلة المستقبل العربي، ع ١٩٥، أيار ١٩٩٥، ص ٧٠-٨٤.

(٣٤) السيد ياسين (محرر) آفاق التعاون العربي في التسعينات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ومنتدى الفكر العربي، عمان: المنتدى ١٩٩٢، ص ٢٧.